

End Uyghur Forced Labour

السلع المُستخدمة في أولمبياد بكين ملوثة بالعمل القسري للإيغور

مع دخول القانون الأمريكي الذي يحظر العمل القسري حيز التنفيذ، ترفض "اللجنة الأولمبية الدولية" الحوار مع "التحالف من أجل إنهاء العمل القسري في منطقة الإيغور" - وتعتمد على الصين في إجراء تحقيقات.

(واشنطن، 3 يناير/كانون الثاني 2022) – قال "التحالف من أجل إنهاء العمل القسري في منطقة الإيغور" (التحالف) اليوم إن على "اللجنة الأولمبية الدولية" (اللجنة الأولمبية) الكشف فوراً عن تدابير العناية الواجبة التي اتخذتها لتحديد وإزالة المواد التي أنتجها الإيغور في إطار العمل القسري، من البضائع التي تحمل العلامة الأولمبية. يضم التحالف أكثر من 400 منظمة من 40 دولة، وكذلك أقارب للمحتجزين ظلماً في معسكرات الاعتقال الجماعية الوحشية في الصين. ستطلق دورة الألعاب الشتوية في بكين يوم 4 فبراير/شباط.

لم تقدّم اللجنة الأولمبية الدولية أي أدلة موثوقة عن خلو آلاف السلع المباعة أو التي يتم ارتداؤها في ألعاب بكين الشتوية وتحمل شعار الأولمبي من العمل القسري. إذا لم تكن اللجنة الأولمبية مستعدة لاتخاذ هذه الخطوات، فعليها الإفصاح عن سبب عدم قيامها بذلك.

قال زوميريتاي أركين، مدير البرامج والمناصرة في "المؤتمر الإيغوري العالمي": "لا يمكن السماح للجنة الأولمبية بترك ما يسمى الحياد يطغى على الأخلاق عندما يتعلق الأمر بالاسترقاق. على القادة الأولمبيين تحمل مسؤولية العمل وحقوق الإنسان في وقت أصبح فيه واقع العمل القسري لشعب الإيغور معترفاً به ومداناً على نطاق واسع حول العالم".

تزامن رفض اللجنة الأولمبية لمناقشة العناية الواجبة بشأن العمل القسري في الألعاب الأولمبية مع إقرار "الكونغرس الأمريكي" ["قانون منع العمل القسري للإيغور"](#) في 16 ديسمبر/كانون الأول، وتوقيع الرئيس الأمريكي جو بايدن عليه ليصبح نافذاً في 22 ديسمبر/كانون الأول. يحظر القانون الواردات من شينجيانغ، منطقة الإيغور ذات الحكم الذاتي.

تُعتبر شركة "أنتا سبورتس"، وهي واحدة من شركات ملابس عديدة حول العالم تجلب قطنها من منطقة الإيغور، المورد الرسمي للملابس الرياضية للجنة الأولمبية. في مارس/آذار 2021، [أعلنت الشركة بتحدٍ](#): "لطالما اشترينا واستخدمنا القطن المنتج في الصين، بما في ذلك قطن شينجيانغ، وسنواصل القيام بذلك مستقبلاً". كان يجب أن يكون هذا البيان الصارخ جرس إنذار للجنة الأولمبية للوفاء بالتزامها المعلن لتجنب العمل القسري، لكن لم تعطِ اللجنة أي مؤشر على اتخاذها أي إجراء.

كان التحالف على تواصل مع اللجنة الأولمبية على مدار ثمانية أشهر في عام 2021 للحصول على معلومات وتقييم التنظيمات المتعلقة بتدابير العناية الواجبة التي ربما تكون اللجنة قد اتخذتها لضمان عدم استخدام بضائع تحمل العلامة الأولمبية وأنتجت في إطار العمل القسري للإيغور. في 21 ديسمبر/كانون الأول،

رفضت اللجنة الأولمبية شروط التحالف المقترحة للحوار الثنائي الموضوعي والبناء القائم على الاحترام المتبادل.

قال **قالبينيت فريمان**، عضو هيئة قيادة التحالف، والمؤسس المشارك لـ "حملة القطن"، ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، الذي قاد جهود التحالف لما يقرب من ثمانية أشهر للتواصل مع اللجنة الأولمبية: "بقي شهر تقريبا على بدء دورة الألعاب الشتوية في بكين، ولا يخفى على أحد عدم اكتراث اللجنة الأولمبية الهائل بالعمل وحقوق الإنسان. قوبل صبرنا ومثابرتنا بتصلب وغطرسة. ربما يزعزع الغضب العالمي الذي سيولده أولمبياد بكين اللجنة الأولمبية بما يكفي لفرض إصلاحات".

التزمت اللجنة الأولمبية في **استراتيجيتها للاستدامة** و"**القانون المتعلق بموردي اللجنة الأولمبية الدولية**" بـ"الاستعانة بمصادر مسؤولة"، وأبلغت التحالف أن "اللجنة الأولمبية الدولية سُنطبق، من وقت لآخر، تدابير العناية الواجبة المحددة على الموردين الذين يُعتبر أنهم يمثلون مخاطر محددة بيئية أو اجتماعية أو أخلاقية"، وأنها "بدأت بتكليف جهات خارجية بإجراء عمليات تدقيق اجتماعية". ذكرت اللجنة للتحالف في 29 أكتوبر/تشرين الأول أنه "في الأشهر المقبلة، سننظر في تعزيز هذا النهج وتنظيمه عبر إجراء تقييم رسمي أكثر لمخاطر موردينا للسلع والخدمات، والمرخص لهم، والقيام على نحو منهجي بتنفيذ العناية الواجبة من طرف ثالث على الموردين مرتفعي المخاطر لدينا".

لكن حقيقة أن اللجنة الأولمبية قرّرت الآن فقط "النظر في" طرق تطبيق العناية الواجبة والتدقيق فيها من طرف ثالث هو أمر صادم في **مواجهة الاستخدام المكثف والمنتشر للعمالة الإيغورية من قبل السلطات والشركات الصينية العاملة في منطقة الإيغور لمعالجة القطن، وإنتاج البولي سيليكون لصناعة الطاقة الشمسية.**

قال **سكوت نوكا**، المدير التنفيذي لـ "اتحاد حقوق العمال": "ليس لدى اللجنة الأولمبية أي فكرة عما إذا كانت آلاف المنتجات التي تحمل العلامة التجارية الأولمبية التي يبيعها رعاتها وشركاؤها الآخرون ناتجة عن العمل القسري للإيغور. والأسوأ هو عدم الاكتراث الظاهر للقادة الأولمبيين، كما يتضح من عدم تقيدهم بالعناية الواجبة".

كما أبلغت اللجنة الأولمبية التحالف بأنه "كجزء من عقد استضافة الأولمبياد وتماشيا مع سياسة استدامة للجنة الأولمبية بشأن القوى العاملة والمصادر المستدامة، وضعت "بكين 2022" سلسلة من الالتزامات السياسية والمعايير والقواعد التفصيلية لحماية حقوق الموظفين والعاملين ... تستبعد صراحة العمل القسري".

قالت اللجنة الأولمبية إنه "إذا أثرت مزاعم محددة بشأن العمل القسري وتتصل مباشرة بالألعاب، ستستمع اللجنة إليها وستناقشها مع اللجنة المنظمة. بعد التحقيق، إذا تأكدت الادعاءات، سنطلب علاجاً فورياً للمشكلة، وسننظر في إمكانية التوقف عن ممارسة أي أنشطة مع المصدر، وإعادة البضائع وإيجاد مصادر بديلة إذا أمكن".

قال **بيتر إروين**، المسؤول الأول في برنامج المناصرة والتواصل في "مشروع حقوق الإنسان للإيغور": "إنّ رغبة اللجنة الأولمبية في الوثوق ببكين للتحقيق في العمل القسري أمر غير واقعي نظرا للأدلة الصارخة على الاعتقال الجماعي والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية بحق 13 مليون من الإيغور والمسلمين الأتراك.

سيضمن رفض اللجنة الأولمبية معالجة الفضائح التي ارتكبتها شريكها، الحكومة الصينية، أن تكون دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين تاريخية بالمعنى السلبي للكلمة".

"هيومن رايتس ووتش"، وهي عضو في التحالف، دعت اللجنة الأولمبية سابقا إلى احترام العناية الواجبة بحقوق الإنسان وإعلان ذلك للعموم فيما يتصل بدورة الألعاب الشتوية في بكين لعام 2022، بما يتفق مع مسؤوليات اللجنة الأولمبية الدولية بموجب "المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان". في فبراير/شباط 2021، دعا التحالف اللجنة الأولمبية صراحة "إلى توضيح خطة العناية الواجبة بحقوق الإنسان"، و في أبريل/نيسان أكد بشكل خاص على أن "يتوافق شراء أي سلع أو بضائع مع معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية" والتي لا تتضمن العمل القسري.

لكن لا يوجد دليل على التزام اللجنة الأولمبية بالعناية الواجبة أو تقييم الأثر على حقوق الإنسان - فيما يتصل بالعمل القسري للإيغور أو غير ذلك. كما لم تكشف اللجنة عن أي انخراط مع اللجنة المنظمة لبكين 2022 - الحكومة الصينية فعليا - بشأن العمل القسري أو مخاطر العمل أو حقوق الإنسان الأخرى.

نصّ تقرير أعدّه خبراء عام 2020 للجنة الدولية الأولمبية، بعنوان "توصيات بشأن استراتيجية حقوق الإنسان للجنة الأولمبية الدولية"، على أن "التأثيرات الحقوقية التي يمكن ربطها بالألعاب شديدة". بينما تشير اللجنة الأولمبية إلى أن تلك التوصيات "أغنت" عملها في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى أن اللجنة تنفذ هذه الاستراتيجية في ألعاب بكين الشتوية لعام 2022.

قال **روشان عباس، المدير التنفيذي لـ "حملة من أجل الإيغور"**: "عدم احترام اللجنة الأولمبية أصحاب الحقوق المتأثرين بشكل مباشر، في هذه الحالة شعب الإيغور، ينعكس بوضوح في عدم رغبتها في الانخراط في حوار منطقي. لذلك لا يمكننا أن نتق - لا نحن ولا الرياضيين أو الرعاية أو المتفرجين الافتراضيين - في أن أيًا من آلاف السلع التي تحمل علامة أولمبية غير ملطخة بدماء شعبي وعرقه".

ملاحظات للمراسلين/المحررين

عن مراسلات التحالف واللجنة الأولمبية الدولية:

ستقدّم المراسلات الرسمية الكاملة بين التحالف واللجنة الأولمبية (البادئة بعد خمسة أشهر من انطلاق المناقشات غير الرسمية في أوائل مايو/أيار 2021) عند الطلب.

تشمل هذه المراسلات:

- 8 أكتوبر/تشرين الأول: رسالة التحالف إلى اللجنة الأولمبية لطلب إجراء حوار
- 29 أكتوبر/تشرين الأول: الرد الأولي للجنة الأولمبية
- 1 نوفمبر/تشرين الثاني: رد التحالف
- 9 ديسمبر/كانون الأول: الإطار المرجعي المقترح للجنة الأولمبية المتمثل في "جلسة استماع نشطة" واحدة
- 14 ديسمبر/كانون الأول: اقتراح التحالف المضاد بعقد حوار ثنائي

- 21 ديسمبر/كانون الأول: رفض اللجنة الألمبية الدولية للاقتراح المضاد ورد التحالف.

عن التحالف:

يضم [التحالف من أجل إنهاء العمل القسري في منطقة الأويغور](#) أكثر من 400 منظمة من 40 دولة. المنظمات الممثلة في اللجنة التوجيهية للتحالف هي مؤتمر الإيغور العالمي"، والحملة من أجل الإيغور، ومشروع حقوق الإنسان للإيغور، و"حرروا الإيغور الآن"، و"رابطة الإيغور الأمريكية"، واتحاد حقوق العمال، و"العدالة العمالية العالمية - المنتدى الدولي لحقوق العمل"، و"Anti-Slavery International"، و"Freedom United"، و"حملة الملابس النظيفة"، و"حملة القطن"، و"AFL-CIO"، و"تحالف المستثمر من أجل حقوق الإنسان"، وهي مبادرة لـ"مركز الأديان حول مسؤولية الشركات".

عن العمل القسري للإيغور:

تشن حكومة الصين منذ عام 2017 على الأقل حملة وحشية من الاعتقال الجماعي والمراقبة والعمل القسري والانتهاكات ضد الإيغور وغيرهم من الشعوب ذات الأغلبية التركية والمسلمة. [تقدر التقارير](#) تعرض أكثر من 1.8 مليون شخص للاعتقال وانتهاكات حقوقية صارخة. أعلنت [وزارة الخارجية الأمريكية ومحكمة بريطانية](#) وبعض [الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي](#) أن الصين ترتكب إبادة جماعية ضد الإيغور وغيرهم من الجماعات ذات الأغلبية المسلمة. حتى في مواجهة [الأدلة الدامغة](#)، تواصل الصين إنكار هذه الحقائق، والاستثمار بكثافة في [أنظمة المراقبة الجماعية](#) التي تهدف إلى إحباط التحقيقات وترهيب الضحايا والشهود لإسكاتهم. وفي الوقت نفسه، استفادت الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم من جرائم الصين من خلال الاستمرار في الحصول على المواد من منطقة الإيغور، حيث أن 1 من كل 5 قطع ملابس قطنية في العالم، و45% من البولي سيليكون (المادة الرئيسية في 95% من إنتاج الألواح الشمسية) ملوثة بالعمل القسري. أصدر التحالف من أجل إنهاء العمل القسري في منطقة الإيغور [نداءً من أجل التحرك](#) موجّهاً إلى الشركات لكي ترفض الاستفادة من هذه الفئات وتلتزم بتخليص سلاسل توريدها من أي سلع من منطقة الإيغور.